الخاتمة العامة

تعتبر الميزانية العامة وسيلة أساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وازدادت أهميتها مع تطور وظائف الدولة وانتقالها من دور الحراسة إلى التدخل في مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وهي تحتوي على مبالغ ضخمة لهذا السبب، بات من الضروري وجود أجهزة فعالة للرقابة المالية على عمليات تنفيذها، لكي تضمن التحصيل والصرف القانوني لتلك المبالغ.

ولكي تضمن الدولة الحفاظ الأموال العمومية من الاختلاس والسرقة، ولتفادي الوقوع في الأخطاء، وجب وجود أجهزة فعالة للرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة.

ومن خلال تناول موضوع الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة، تم الانطلاق من الإشكالية الرئيسية الآتية: **كيف تتم الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة من طرف الهيئات المكلفة وماهي إجراءات المراقب المالي لرقابته على تنفيذ للنفقات لولاية برج بوعريريج؟**

ولقد أدت دراسة هذه الإشكالية طرح خمس فرضيات تم التأكد منها في ثلاثة فصول.

نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى،** والتي نصت على وجود أجهزة تقوم بإعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة وتوجد هيئات تتكلف بالرقابة على تنفيذها، ولقد تم التأكد من صحة الفرضية خلال الدراسة النظرية، حيث قامت الجزائر بوضع مختلف أجهزة وأنظمة الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة ونظمتها بنصوص تشريعية وأخرى تنظيمية.

- **الفرضية الثانية،** والتي نصت على أنه تمارس الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة من طرف هيئات مستقلة، ولقد تم التأكد من صحة الفرضية خلال الدراسة النظرية، بحيث تتمثل هذه الهيئات الرقابية في المراقب المالي والمحاسب العمومي ولجان الصفقات، ويتركز نشاطها على جانب النفقات أكثر منه على جانب الإيرادات، لأن النفقات هي المعرضة أكثر للوقوع في الخطأ.

- **الفرضية الثالثة،** والتي نصت على أنه تهدف الرقابة القبلية إلى ضمان إنفاق المال العام في الأوجه المخصص لها فقط، ولقد تم التأكد من صحة الفرضية من خلال الدراسة النظرية، بحيث أقر النظام المالي الجزائري الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة من

أجل الحفاظ على المال العام من الاختلاس والسرقة، وتجنب الأخطاء والتلاعبات التي تؤدي إلى ضياع المال العام.

- **الفرضية الرابعة،** والتي نصت على أن المراقب المالي يقوم بعدة إجراءات قبل وضع التأشيرة على بطاقة الالتزام بالنفقات، وبعد الدراسة التطبيقية للمراقب المالي على تنفيذ النفقات تم التوصل إلى صحة هذه الفرضية، بحيث يقوم المراقب المالي بإجراءات خاصة بالرقابة على عقود تسيير المستخدمين، وإجراءات خاصة بالرقابة على نفقات التسيير، وإجراءات خاصة بالرقابة على نفقات التجهيز.

نتائج عامة

من خلال دراسة موضوع الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة، وبعد التحقق من فرضيات الدراسة، يمكن ذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها وهي كالآتي:

- الميزانية هي الإطار الوحيد الذي يسمح لأعوان التنفيذ العمل فيه أثناء أداء مهامهم.
- تمر الميزانية على أربع مراحل وهي الإعداد والتحضير والمناقشة والمصادقة عليها.
- تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بواسطة الميزانية العامة.
- لا يمكن تنفيذ الميزانية العامة على أحسن وجه بدون الرقابة عليها.
- للرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة دور فعال في الحفاظ على المال العام.
- تمارس الرقابة القبلية على جانب النفقات أكثر منه على جانب الإيرادات.
- رغم وجود كافة هيئات الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة وكذا تنظيم دورها بنصوص قانونية وتنظيمية، ورغم الدور الذي أدته في مكافحة اختلاس المال العام، إلا أنه لم تنجح في الحد من انتشار ظاهرة الفساد والتلاعب بالأموال العمومية.
- يؤدي المراقب المالي دورا تخويفيا أكثر منه فعليا، فهو يساهم بمجرد وجودها ضمن الهيكل التنظيمي الرقابي للدولة، وبطريقة غير مباشرة في حماية المال العام.
- المراقب المالي تابع للوزير المكلف بالمالية، هذا ما يؤدي إلى الحد من فاعليته وضعف أدائه.
- لا يمكن تنفيذ نفقة معينة إلى بوجود تأشيرة المراقب المالي على بطاقة الالتزام.
- يجب التأكيد على أن أفضل أنواع الرقابة هي الرقابة الذاتية النابعة من ضمير الفرد وأخلاقه.
- لا يزال العمل الرقابي للمراقب المالي يأخذ الأسلوب الرقابي التقليدي من فحص وتدقيق ومراجعة الجانب الحسابي والتأكد من مشروعية تنفيذ عمليات الميزانية.

الاقتراحات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها وبناء على دراسة موضوع الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة، يمكن تقديم الاقتراحات الموالية:

- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله بالإمكانيات المناسبة.

- العمل على الرفع من أعداد المراقبين الماليين المساعدين، وذلك لمساعدة المراقب المالي والتخفيف من مسؤوليته.
- محاولة إنشاء السلطات لمشروع أخلاقي يحث الأعوان القائمون على تنفيذ الميزانية العامة على الرقابة الذاتية، لأنها تعتبر من أفضل أنواع الرقابة.
- يجب على أجهزة الرقابة القبلية أن تدعم تعاونها الدولي وهذا من خلال تبادل المعلومات والاستفادة من خبرة بعض الدول والمنظمات مثل الأنتوساي ANTOSAI والأرابوساي ARABOSAI.
- يتعين على الرقابة القبلية التخلص من فكرة مطاردة النقائص بالقمع، والعمل على القضاء عليها نهائيا، وهذا يتحقق عندما تؤدي أجهزة الرقابة القبلية دورا تربويا وذلك بتقديم النصائح، وعملت أكثر على إعلام الإدارات وتوجيهها إلى تحسين أدائها.

آفاق البحث

نظرا لاتساع وتشعب موضوع البحث، تبقى هذه الدراسة لا تغط جميع جوانب الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة، بحيث هناك مواضيع أخرى يمكن اقتراحها للبحث والدراسة ومنها:

- الرقابة القبلية على تنفيذ عملية النفقات.
- تقييم الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة.
- أثر الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة من طرف المؤسسات ذات الطابع الإداري.
- تقييم جودة التقارير الرقابية المقدمة من طرف هيئات الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة.